التعريب والثقافة العلمية

(التجربة الليبية نموذجًا)

د. البهلول اليعقوبي

أستاذ الجيولوجيا/ جامعة الفاتح، طرابلس.

مدير التعليم العالي والبحث العلمي بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حاليًا.

مقدمة:

اللغة لسان الأمة، فلكل أمة لغةٌ، تفكر وتعبر بها، وهي وسيلتها للتواصل والتعايش، والترجمة عمومًا جسر وصلٍ بين الشعوب، وعملٌ حضاريٌّ يتحتم تشجيعه وتنميته، وتسهيل أمره، والرفع من مكانة القائمين عليه.

والترجمة[1] من العربية وإليها عملٌ قديم له تاريخه الطويل، فموقع الوطن العربي جعله وسطًا للتفاعل الثقافي بين أمم الشرق والغرب، ناهيك أنّ للعرب وللغتهم إسهامات في مجالات العلوم المختلفة، لا ينكرها إلا الذي

يجهلها، أو المغرضون المتحاملون، هذا ونضيف إلى ذلك أن اللغة العربية لسان حال كتلة بشرية تقطن مساحةً تمتد بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي، وترتبط بين ثلاث قارات، ويُطلُّ بعضٌ منها على أكثر من نصف محيط البحر المتوسط، خليفة الجد الأكبر لبحار الدنيا، ومن هذا الموقع الاستراتيجيّ أدَّتِ اللغةُ العربيةُ، الغنية بمفرداتها ومرادفاتها، ودقّة تعابيرها — دورًا هامًّا في إرساء أسس كثير من العلوم، مثل: الطب والفلك والرياضة، إضافة إلى الآداب، والفلسفة، وعلم الاجتماع، وما إلى ذلك من العلوم.

والثقافة بمفهومها العام أدبٌ وشعرٌ وفِكْرٌ وفنون، وكل ما صنعه الإنسان في بيئته، ماديًا كان أو معنويًّا، وهي عادة كل ما يتبقى لنا لنحكم من خلاله ولنعايش عبره واقع الأجيال التي سبقتنا، فهي باختصار نافذة نطلُّ من خلالها على فصول مسرحيةِ التاريخ، لنسمع ونشاهد ما كانت عليه كل حضارة.

هذه هي باختصار الثقافة، فما هي إذًا الثقافة العلمية ؟

لقد بدأت العلوم «الصحيحة» مشاهدات، وتطوّرت إلى نظريات وتطبيق، ثم تعقّدت وتشعّبتْ بمرور الزمن، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في عصرنا الحاضر. كَمٌّ هائل من المعلومات في كل مجال، لا يتيسر للعقل البشري استيعابها مجتمعة، فرأينا بدل الفيلسوف العالم بكل أمر، المتخصصَ في موضوع مّا، موضوع يتفرع بدوره إلى موضوعات جديدة، وهكذا تشعبت العلوم بمختلف مجالاتها، وأصبحت تمس كل أوجه حياتنا، فمن خلال المعارف الجديدة توقفنا عن عديد الممارسات، وتعوّدْنا أشياء وممارسات أخرى لم يكن لسلفنا عهد بها من قبل، فصار لزامًا علينا أن

نفعل هذا، ولا نفعل ذاك، وجدَّتْ على البشرية أدوات ووسائل بعضها نافع وبعضها ضار، واختلطت الأمور وتعقّدت، فصرنا في حاجة إلى من يرشدنا، وأحيانا إلى من يقنعنا، ولكوننا غير متخصصين، ولا يمكن أن نكون جميعًا كذلك، كان لزامًا أن تُبسَّط لنا الأمور، ومنا أصبح تبسيط العلوم رسالة، ومن هنا كانت الثقافة العلمية، وكانت حركة تبسيط المعارف العلمية المعقدة في شكل معلومة مسموعة ومرئية ومقروءة.

ولِنَدْخُلَ في موضوعنا، - موضوع «التعريب والثقافة العلمية» - لا بد لنا من نموذج نرجع إليه لتتبع حركة التعريب بوصفها ظاهرة، وعلاقة ذلك بالثقافة العلمية، وقد رأيت أنه من الأنسب لي أن أتناول التجربة الليبية مثالاً ومقدمة لما سأخلص إليه، وبطبيعة الحال لن تكون هذه الورقة في مستوى الدراسة التاريخية التحليلية، فأقل - ولا حرج لي في ذلك - بأنها انطباعات وتأملات ينقصها لتكون عملاً علميًّا متكاملا: الهوية التخصصية، والوقت الكافي، والمراجع المناسبة، عناصر أساسية افتقرتُ إلى ثلاثتها عندما طُلب منّي كتابة هذه الورقة.

لمحة تاريخية عن الحركة التعليمية بليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين:

لقد مرَّ العقد الأول من القرن التاسع عشر والأتراك يحكمون ليبيا، ومَنْ على علْمٍ بالحكم التركيّ بشرق البلاد العربية وغربها يعلم بأن الحركة التعليمية لم تكن قائمة بمعنى الكلمة في مواقع وجوده، فقد كانت الكتاتيب تقوم بتدريس القرآن الكريم وتحفيظه والعلوم الدينية، وكانت هذه الكتاتيب بطبيعتها عملاً شعبيًّا ذاتيًّا، تُجمَع فيه أجور الفقهاء القائمين على التدريس

إمّا من المواطنين مباشرة، أو من مداخل وقف المساجد والهبات، أو من كلّ ذلك، فلم يكن للأتراك في ليبيا حركة تعليم منظمة، ونادرًا ما كان بعض القادرين من الليبيين – بشكل أو بآخر – يبعثون أبناءهم للدراسة في تركيا، وعلى الرغم من طول بقاء الحكم التركي في ليبيا (1551-1911) لم يكن هناك للغة التركية تأثير على الشارع الليبيّ، الذي بقي مستعملاً اللغة العربية، واقتصرت استعمالات اللغة التركية على دواوين الدولة والقلاع والحصون الحكومية.

وبدأ الغزو الإيطالي سنة 1911، ومرّت سنوات المقاومة، ولم يكن هناك بديل خلال تلك الفترة للتعليم الدّينيّ بالكتاتيب والزوايا، غير أن ظروف الجهاد ومتطلبات المعيشة وقسوتها، والحاجة الماسة إلى العمل الإنتاجي لكل قادر – كانت عاملاً غير مساعد، ومناخًا غير مناسب لطلب العلم والتعلّم، فانتشرت الأمّية، وساد الجهل، ليزيد من المعاناة، إضافة إلى القهر والعَوَز.

وبعد أن أحكم الإيطاليون سيطرتهم على جزء كبير من الأراضي الليبية قاموا بفتح بعض المدارس، التي كانت بالطبع تدرّس بالإيطالية، ولم يتحمس الليبيون لإلحاق أبنائهم بهذه المدارس، فقد كانوا ينظرون إليها على أنّها محاولة لطمس هويتهم، وأنها فعل من أفعال المستعمر الذي كانوا يرفضون كل ما يمتُّ إليه بصِلة، ورغم ذلك قامت بعض العائلات الميسورة الحال، ببعض المدن الرئيسية بترسيم أبنائها في هذه المدارس، وكان عدد هؤلاء قليلا ولا يذكر، مقارنة بمن هم في سن الدراسة.

وإذا ما رجعنا إلى موضوعنا لنتساءل عن حركة التعريب في تلك

الفترة، فالإجابة لا بد وأن تكون متوقعة، فالحركة العلمية والثقافية كانت متردّية، اللهم إلا إذا استثنيا بعض الذين أنْهَوا تعليمهم الديني بالبلاد، وشدُّوا الرحال إلى مصر وتونس للدراسة بالأزهر وجامع الزيتونة، ولا مجال هنا لذكر أثر هؤلاء في الحركة الثقافية بعد رجوعهم إلى الوطن، ولكننا سنكتفي بأن نقول إنهم كانوا منارات في ليلٍ طال سواده. أما النقل عن الإيطالية، والإفادة من علوم ذلك العصر فلم يكن له وجود، وقد اقتصر التفاعل على بعض التسميات لآلات وتقنيات لم تكن مألوفة لدى المجتمع الليبي، والتي دخلت مسمياتها اللهجة العامية كما هي عليه الآن.

التعليم والتعريب والثقافة العلمية في ليبيا خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين:

انتهت الحرب العالمية الثانية بأحداثها المعروفة، وانتقل الأمر في ليبيا إلى الإدارة البريطانية، ومنها إلى الإدارة الليبية في سنة 1951م، وبدأ أول نظام تعليمي حكومي منظّم، وكان لمساعدة مصر – الجارة الشقيقة لليبيا – أثر فعالٌ في إرساء دعائمه باللغة العربية، فقد ساهمت ثورة الثالث والعشرين من يوليو المصرية – بحكم توجهاتها العروبية، وإمكاناتها البشرية – في تلك البداية، بتوفير المدرسين والمناهج والكتب، وكان نتيجة ذلك أن انتشرت النظم التعليمية المعمول بها في مصر.

وعليه فقد كان التعليم في مرحلتيه الأساسية والمتوسطة باللغة العربية، إلى جانب تدريس اللغة الإنجليزية لغة أجنبية أولى، واللغة الفرنسية لغة أجنبية ثانية، وأقبل الليبيون على التعلم بإمكاناتهم المتواضعة، غير أن الكثير منهم بقي خارج دائرة الاستفادة منه؛ إمّا لِبُعْد مواقع السكن عن المدارس

التي أنشئت في عواصم الأقاليم والمدن الرئيسية فقط، أو بحكم الحالة الاجتماعية التي كانت تحتم تكاثف جهود كل الأسرة في الزراعة والرَّعْيِ، من أجل كسب لقمة العيش.

ورغم ذلك كله استمر عدد المقبلين على التعلم في النمو، وكان هذا النموّ بطيئًا، ولم يلبّ حاجة المجتمع المتعطش للعلم بمختلف أنواعه، وربما من المفيد الإشارة هنا إلى بعض الإحصائيات التعليمية مع نهاية الستينيات من القرن الماضي (العام الدراسي 1969-1970) كوقفة إحصائية[1]:

عدد الطلبة المسجلين بالمدارس	252,400	طالبًا
عدد الطالبات	112,900	طالبة
المجموع:	**365,300**	طالبا وطالبة
عدد المدرسين بجميع المدارس	15,625	مدرسًا ومدرّسة
عدد الفصول الدراسية	11,609	فصلا
عدد الطلبة بالتعليم الجامعي	3,253	طالبًا
عدد الطالبات	410	طالبة
عدد المدرسين الجامعيين	4,771	مدرسًا

أما لغة التدريس بالمستوى الجامعي فقد كانت العربية هي اللغة المعتمدة بكليات الآداب والقانون والاقتصاد والمعلمين العليا، بينما استعملت الإنجليزية بكليات العلوم والهندسة والطب.

ورجوعًا إلى موضوع التعريب والثقافة العلمية يمكننا تلخيص الموقف

1) أخذت الإحصائيات من المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية.

في تلك الفترة على النحو التالي:

- انتشرت المعارف العلمية المتوفرة للمواطن باللغة العربية والمتمثلة في ذلك الوقت في مناهج مدارس التعليم الأساسي والمتوسط (الابتدائية، والإعدادية، والثانوية آنذاك).
- كانت المدارس نقاط الإشعاع العلمي الرئيسية في تلك الفترة، وقد أَدَّتْ دورًا تثقيفيًّا، إلى جانب دورها العلمي الذي لا يستهان به، في مجتمع كانت غائبة عنه جميع المعارف العلمية، وقد كان للمدارس دور تثقيفي غير مباشر، تمثّل في النشاط الثقافي للمدرسين، من خلال النوادي الرياضية الثقافية، كما أدّت الكشافة دورًا لا يُنْسَى في تثقيف المجتمع، وكانت أيضًا قياداتها من المدرسين وطلبة المدارس الثانوية والجامعات.

أما الثقافة العلمية الأكثر تطوّرًا (مستوى التعليم الجامعي والعالي) فقد بقيت – ويا للأسف – حبيسة الكتب المنهجية التي كانت باللغة الإنجليزية، وحبيسة عقول دارسيها، الذين كانوا يستعملون اللغة الإنجليزية حتى في نقاشهم خارج مدرجات الجامعة، وارتبطت المعارف في العلوم الأساسية والهندسية والطبية وكذلك الزراعية في أذهان هؤلاء بتلك اللغة، متحججين بأنها لغة العلم، وأن اللغة العربية لا تصلح إلا للأدب والشعر والفلسفة.

وتسببت لغة التعليم في كليات العلوم الأساسية والتطبيقية في بناء حاجز بين المجتمع ومواكبة تطورات الحركة العلمية، التي كانت عجلتها تدور بسرعة مذهلة في مشارق الأرض ومغاربها، وساهمت في ذلك السياسة التعليمية الرسمية للدولة آنذاك، وتقاعس المؤهلون من أبناء الوطن عن التنازل

عن فكرة: أنهم الصفوة، لهم الحق دون غيرهم في علم ما يعلمون، وعلى الآخرين السير على خطاهم في مسيرتهم التعليمية الطويلة للنيل مما نالوا، ولا أحد يشرب نيابة عن الآخر، ولهم أن يَرِدُوا إن شاؤوا مشارب العلوم، التي في كثير من الأحيان يجب عليهم شدّ الرحال إليها وراء البحار، وبالطبع لم يكونوا ببالغيها حتى لو تمنوا ذلك.

التعليم والتعريب والثقافة العلمية في ليبيا خلال الخمسة والعشرين الماضية:

مع نهاية العقد السادس من القرن الماضي، وتبدُّل نظام الحكم في البلاد، أكّدت ثورة الفاتح من سبتمبر – منذ بدايتها – أهمية استعمال اللغة العربية أداة للتنمية العلمية والاجتماعية، ومن ثَمّ منعت استعمال غيرها في دواوين الدولة، وحتى الإعلانات في الشوارع والمحلات، وقد أكدت على ذلك كل التشريعات ذات العلاقة، كما طالبت باستعمال اللغة العربية في جميع المحافل الدولية.

وإذا ما رجعنا إلى لغة الأرقام للتعبير عن التطور الإحصائي في مجال التعليم لوجدناه كالتالي (العام الدراسي 1993/1992م):

عدد الطلبة المسجلين بالمدارس 841,100 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %233.2

عدد الطالبات المسجلات بالمدارس 783,800 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %594.2

المجموع: **1,624,900** بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %344.8

عدد المدرسين بجميع المدارس 129,893 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %731.3

عدد الفصول الدراسية 57,522 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %395.2

عدد الطلبة بالتعليم الجامعي 44,763 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %1376

عدد الطالبات بالتعليم الجامعي 27,437 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %6692

المجموع: **72,200** بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %1876

عدد المدرّسين الجامعيّين 3,331 بنسبة زيادة عن العام 70/69 قدرها %598.3

وإلى جانب أن هذه الأرقام تدل – دون شك على الاهتمام الرسمي بالتعليم، والإنفاق والتوسّع فيه، فإنها – من جهة أخرى – تدل على أنه ليس للعلم موطن، ولا للجهل موطن، فالإنسان مطبوع على حب الاستطلاع وطلب المعرفة، وهو يعبُّ منها بقدر ما يتيسّر له ذلك.

وفي شأن التعريب والثقافة العلمية خلال العقدين ونصف الماضيين يمكننا الخلاص إلى التالي:

خلال السبعينيات:

تميّزت هذه المرحلة بدعم اللغة العربية وتدريسها واستعمالها، غير أن التعليم الجامعي في لغته بقي على ما هو عليه، رغم إشارة القانون رقم 37 لسنة 1977م، إلى لغة التدريس بالجامعات هي اللغة العربية، ولكنه نصّ

على جواز استعمال غيرها في حالة الضرورة، واستمر استعمال اللغة الإنجليزية في كليات العلوم الأساسية والهندسية والزراعية والطبية، ولم يتغيّر حال خرّيجيها، ولم يتفهّم معظمهم – بحكم تكوينهم – أهمية استعمال اللغة العربية في تنمية المجتمع وتثقيفه، غير أنه رغم كل ذلك كانت هناك جهود قد بدأت في اتجاه توفير المادة العلمية باللغة العربية ولكنها كانت محدودة وغير مقننة، وكان من أبرزها جهود معهد الإنماء العربي، والهيئة القومية للبحث العلمي.

مرحلة الثمانينات:

استمرت الجهود الفردية للترجمة والتأليف باللغة العربية حتى منتصف هذا العقد، حيث صدرت لائحة التعريب والترجمة للجامعات والمعاهد العليا (1985)، والتي كانت مجزية في حينها، حيث حددت مكافأة قدرها خمسون درهمًا ليبيا عن كل كلمة مترجمة عن نص أجنبي، وثلث ذلك للمُراجع، وقد شجع هذا الأمر على تسارع عملية الترجمة إلى العربية، كما صدر قرار اللجنة الشعبية للتعليم العالي بوجوب البدء الفوري بالتدريس باللغة العربية في الكليات الجامعية، التي كانت تدرّس بغيرها، واتخذت لتأمين تطبيق هذا التوجّه جملة من الإجراءات، منها:

- التطبيق دون تردد للائحة التأليف والترجمة.
- إقامة معارض الكتب العربية، وتسهيل أمر استيرادها.
- توقف تدريس اللغة الإنجليزية بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط.
- قفل بعض أقسام تدريس اللغات الأجنبية ببعض الكليات.

- احتساب جهود التأليف والترجمة لأساتذة الجامعات عند التقييم للترقية من درجة إلى أخرى.
- الدعم المادي لمؤسسات النشر، وإتاحة الفرص أمام الطباعة في الخارج للنصوص العربية في جميع المجالات.
- تحريض الطلبة على طلب التدريس باللغة العربية، والامتحان بها في جميع المراحل.

وقد نجحت هذه الجهود في تعريب التعليم الجامعي بالكامل في كليات الزراعة والعلوم، وإلى حدٍّ كبير في الكليات الهندسية، وجزئيا في بعض المقررات الطبية.

مرحلة السبعينيات:

فيما يخص لغة التعليم استمر الأمر كما هو عليه، فيما عدا العودة إلى تدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف السابع بمرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة التعليم المتوسط، وأصبحت ثمار القرار السياسي بتعريب التعليم الجامعي تأتي أُكلها، حيث استقر الأمر بالتدريس باللغة العربية في كليات العلوم والزراعة والمعاهد العليا.

وقد تميَّزت هذه الفترة بصدور لائحة التأليف والنشر العلمي عن اللجنة الشعبية العامة في 1992/5/25، والتي نظمت قضايا التأليف والترجمة والنشر العلمي، ليس فقط بالجامعات كما نصّت عليه لائحة سنة 1985، ولكن أيضا عالجت واهتمت عمومًا بكل ما له علاقة بالثقافة العلمية، ولعلاقة هذه اللائحة بموضوعنا، ولكونها تأتي عن تجربة، وملخّصة لتوجهات المجتمع الليبي في نشر الثقافة العلمية وتشجيع سبلها، سنحاول

تلخيصها في النقاط التالية:

- نصت اللائحة على أن جميع الجهات ذات العلاقة معنيّة بتطبيقها، بما فيها جميع الأمانات والمؤسسات والهيئات والروابط.
- رسمت اللائحة الأهداف والأسس العامة للتأليف والترجمة والنشر والتحقيق.
- قننت اللائحة شروط وأحكام التأليف والترجمة والتحقيق والنشر، بما في ذلك ضوابط ندب من يقوم بالتأليف والترجمة على سبيل التفرغ، ومنح إجازات التفرغ لهذا الغرض، سواء من داخل الجامعات أو خارجها.
- قننت اللائحة موضوع المعاملة المالية وحقوق المؤلف والمترجم والتزاماته، ويلاحظ هنا زيادة المقابل المادي للمترجم إلى سبعين درهمًا عن الكلمة الواحدة من اللغات المتداولة، ومائة درهم لغيرها.

وكذلك رفعت القيمة التي تدفع إلى المؤلف بالعربية بحيث أصبحت تتراوح بين 4000 و8000 دينارًا ليبيا للمصنَّف المرجعي الواحد، إضافة إلى نسبة 15% من ثمن النسخ المباعة.

وإذا ما راجعنا المردود الكمي لنشاط التعريب في الجماهيرية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، والأطراف التي ساهمت فيه فإننا نجد أنه حدث إغناء للمكتبة العربية بمئات الكتب الصادرة عن مختلف الجامعات وجهات أخرى، نذكر منها: معهد الإنماء العربي، والهيئة القومية للبحث العلمي، والشركة العامة للنشر والإعلان والتوزيع، بالإضافة إلى دور النشر

الخاصة، ورغم أن كثير من هذه الكتب قد بدأت مراجع منهجية للمقررات الجامعية، غير أن كميات توزيعها، وإعادة طبعها، وزيادة الطلب عليها خارج الأسوار الجامعية، يدل على أنها قد أخذت طريقها إلى المكتبات الخاصة وإلى أيدي القراء من أجل الثقافة العلمية العامة.

وفي معرض حديثنا عن الثقافة العلمية خلال مرحلة التسعينات، لا يفوتنا الإشارة إلى دور النوادي والجمعيات العلمية التي بدأت تنتشر في ربوع البلاد، وذلك إما تحت الإشراف المباشر لأمانة البحث العلمي، ثم أمانة التعليم والبحث العلمي فيما بعد، أو تحت إشراف ورعاية الهيئة القومية للبحث العلمي، وقد صدرت عن اللجنة الشعبية للبحث العلمي لائحة تُنظِّم قضايا تشكيل النوادي والجمعيات العلمية المتخصصة منذ ثلاث سنوات، وتنفيذاً لذلك فقد اشتهرت العديد من الجمعيات والنوادي العلمية في مختلف البلديات، وذلك بدعم مادي من ميزانية الأمانة.

كما نشير أيضا إلى الدور النشط لمراكز البحث العلمي في مجال نشر الثقافة العلمية، وخاصة ما يقوم به مركز البحوث الصناعية في شأن تنظيم المعارض العلمية، ورعاية المبدعين، وإقامة الندوات والمحاضرات التثقيفية.

الثقافة العلمية والمجتمع الدولي:

لقد تحوّل العالم بحكم أدوات العصر وإمكاناته التقنية، وما تيسر له من سبل الاتصال المباشرة وغير المباشرة إلى مدينة صغيرة، فلم يعد لكل منّا عالمه يتصرف فيه كما يحلو له بمعزل عن بقية الخلق، فبقدر ما يسّر العلم معيشة البشر، بقدر ما عقّدها، وفتح دروبا جديدة لتقاطع مسارات المجتمع، فكُلٌّ منا – كائنا من كان – أصبح يتابع ويؤثر ويتأثر بأحداث العالم

ومجرياته، فالمجاعات، والأمراض، والحروب، والتلوّث البيئيّ، والتصحّر مثلا، أمور أصبحت داخل اهتمامات البشرية جمعاء، وهي وإن نأت بمواقع حدوثها، إلا أنها قريبة منّا أكثر مما نتصور، مثال ذلك أن العالم بأسره قد هرع مخبرًا، ومتحسبًا، ومحتاطًا، ومترقبًا، للوباء الذي ألَمّ بلاجئي رواندا، بعض المدن الهندية، كما فزع الجميع وتنادوا لأحداث «تشرنوبل» ... منذرين مرشدين موجهين بما يجب علينا عمله لتجنب شبح الموت الذي تربّص بكامل أوروبا وجيرانها.

والأمثلة على مدى تأثر العالم بمجريات بعضه بعضًا كثيرة، ولا مجال للإسهاب في استعراض الكثير منها، ولكن خلاصة القول إن تكاثف المجتمع الدولي في تنمية المجتمعات وتثقيفها علميا أمر لا يجب أن ينظر إليه أو يُدرَج ضمن بنود الهبات والإحسان، ولكنه - بكل تأكيد - دفاع عن النفس، ومحاربة لظاهر الدمار، وحفاظ على المحيط في أشكاله وأنماطه المختلفة، ودرءٌ للخطر في مواقع نَشْأته.

إن السلوك الضار لكثير من المجتمعات، والذي تصفه أحيانا وسائل الإعلام بالهمجية والتخلّف واللامسؤولية، لم تولد بِذْرته مع الإنسان يوم ميلاده، ولا هو صفة وراثية يتناقلها الأبناء عن الآباء، ولكنه وليد الظروف التي توضع فيها هذه المجتمعات، وتصرّف طبيعي دون قصد للجاهل بخبايا الأمور وتبعاتها.

انطلاقًا من كل ذلك ولاعتبارات عديدة لا بد من تكاثف المجتمع الدولي لتثقيف الشعوب علميًا وإرشادها، وعدم حجب المعرفة عنها، تلك الثروة التي يفترض أن تكون ملكًا مشاعا للإنسان أينما كان، وتأكيدًا على

- ومرحلة الإدارة الليبية خلال العقدين الخامس والسادس.
- ومرحلة ثورة الفاتح من سبتمبر.

وخلصتُ إلى تبيان ارتباط الثقافة بالحرية، والتعليم بالثقافة، والثقافة باللغة.

ونظرًا لأن العالم أشبه اليوم بمدينة صغيرة، فلا بديل من أن تتكاثف جهوده للحفاظ على مكتسباته، ودرء الأخطار في مواقع حدوثها المحتملة، ولن يتأتّى هذا إلا بمعالجة جذرية لأسباب التخلف ومظاهره، وذلك بتنمية الشعوب، ومساعدتها على سلوك دروب المعرفة والثقافة، وفتح قنوات التبادل العلمي، وترسيخ مبدأ المعرفة للجميع ومن أجل الجميع، ومنا هنا يتطلّب العناية باللغة العربية والتعريب أداة لتثقيف الأمة العربية، وذلك من خلال منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات والمنظمات الدولية.